annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

التقرير السنوي 2014

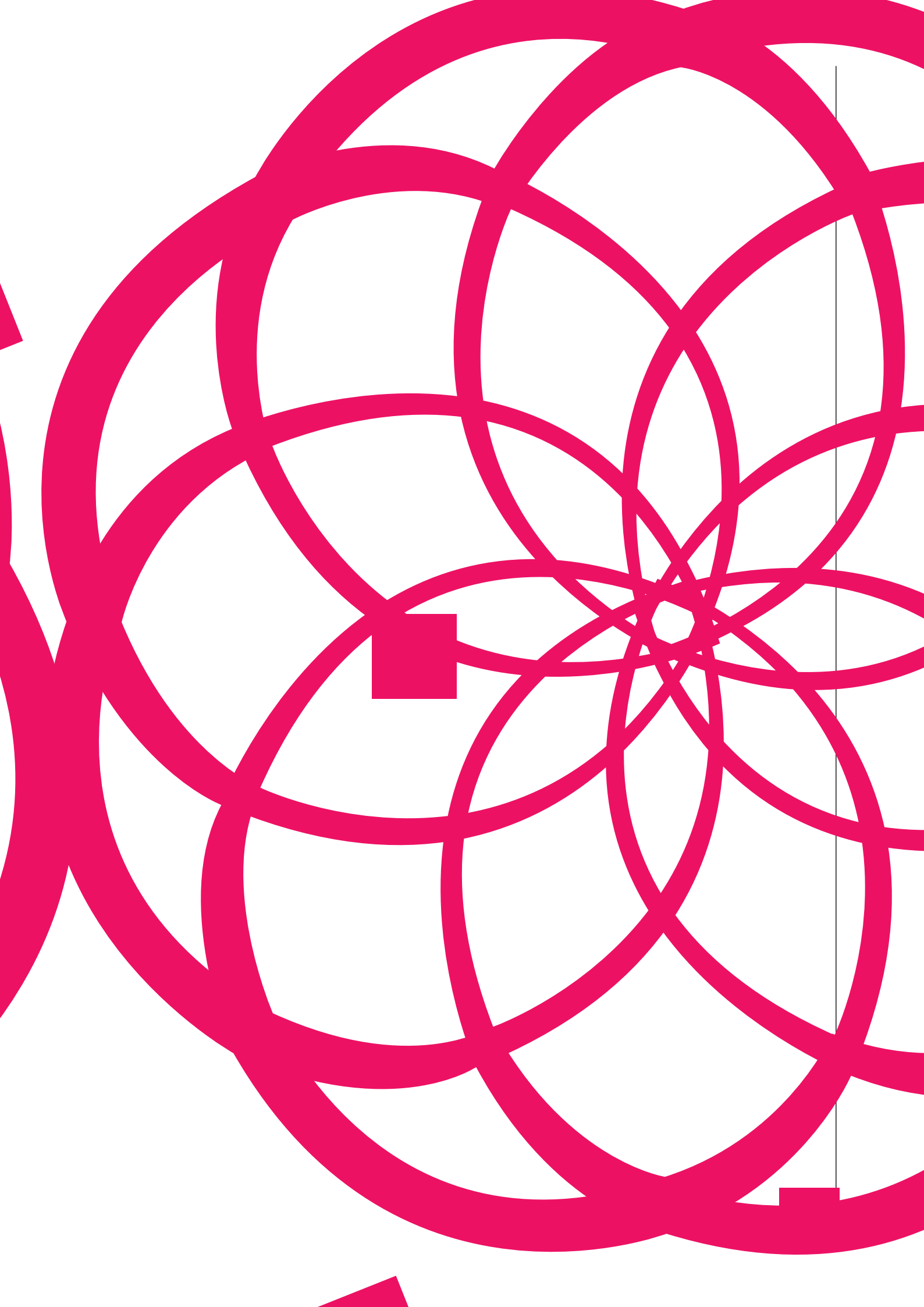

قائمة المحتويات

مقدّمة بقلم المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية
السيد زياد عبد الصمد — 06 - 04

الجزء الأول:
سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع — 09 - 08

الجزء الثاني:
تفنيد سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية — 11 - 10

الجزء الثالث:
آلية رصد حقوق الإنسان: الاستعراض الدوري الشامل — 12

الجزء الرابع:
المناصرة عند مستوى المؤسسات المالية الدولية — 14 - 13

الجزء الخامس:
العدالة الضريبية — 15

الجزء السادس:
العمليات التنموية — 16

الجزء السابع:
تمكين المجتمع المدني في المنطقة العربية — 18 - 17

رغم تدافع الاحداث الخطيرة تحافظ الشبكة على مساراتها

2014: سنة من الانجازات الواعدة

عين على أوضاع المنطقة

سنة جديدة تمرّ والمنطقة تواجه تحديات لعلّها الاخطر في العصر الحديث. فقد تحول الربيع العربي، والذي انطلقت تباشيره من تونس أواخر العام 2010، الى عواصف تتلبّد فيها غيوم المنطقة. إن التطورات التي عشناها خلال العام 2014 تشي بتحولات خطيرة على المستوى الجيوسياسي قد تكون انعكاساتها على الاوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية خطيرة يُخشى معها أن لا تعود المنطقة إلى ما كانت عليه من تنوع واختلاف. وطالما كانت المنطقة ملتقىً للحضارات أتوها من الجهات الاربع، عاشت معهم نزاعات أحيانا ولكنها غالبا ما شهدت تعايشاً أثمر إنتاجاً فكرياً وفلسفياً وعلمياً وأدبياً وثقافياً عُمّمت فوائدُه على العالم أجمع فحفر في الحضارة الانسانية وساهم باغنائها. إن الربيع المنشود استهدف أولاً التغيير السياسي ومن ثم رام تحسيناً في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فالعدالة على أشكالها تتطلب آليات للمشاركة والمساءلة والمحاسبة. فاصطدم ربيعُنا بتمسك أصحاب المصالح والنفوذ بمواقعهم، وهم الذين استغلوا مواقعهم لكي يراكموا الثروات غير المشروعة على حساب حقوق المواطنين ومصالحهم. وجاءت ردود فعل القوى المحافظة والتقليدية لتحول دون نجاح الانتفاضات الشعبية في التحوّل والتغيير نحو الدولة التنموية والمدنية والديمقراطية التي يتمتع فيها كل أبناؤها بالكرامة والعيش الكريم وبحقوقهم المشروعة.

واستعرت النزاعات المسلحة في سوريا والعراق وفي اليمن وليبيا والصومال ووصلت الى مصر، كما طالت الاضطراباتُ لبنان والسودان وتونس والبحرين. وفي هذه السنة شنّت إسرائيل أحد أبشع حروبها على الشعب الفلسطيني في غزة، متجاوزةً خلالها كافة القوانين والاعراف الدولية، ومحدثة خسائر فادحة بالارواح والممتلكات.

وتواصل الشبكة عملها رغم هذه الاوضاع المعقدة

رغم صعوبة الاوضاع المحيطة، لم تنِ الشبكة عن الاستمرار بتنفيذ مهامها لتحقيق الاهداف التي وضعتها لنفسها. فالشبكة واعضاؤها يؤمنون بأن غياب العدالة هو من العوامل الأساسية الكامنة وراء الاضطرابات والنزاعات وعدم الاستقرار. فالتفاوت والتمييز والاقصاء بالاضافة الى الفقر والبطالة والتهميش هي عوامل مساعدة للانجرار نحو العنف والعنف المضاد. لذلك، فإن العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن العدالة السياسية والثقافية هي من مستلزمات حلّ النزاعات وتعزيز السلم الوطني والانخراط في مهام بناء الدولة. إن كل هذه العوامل التي تحوّلت مع الوقت الى عوامل تفجير وانزلاق نحو النزاعات المسلحة والعنف الممنهج، ليست بدورها إلا نتاجاً لسياسات أمعن الحكام بتنفيذها انسجاماً مع مصالحهم الخاصة بتحقيق الكسب السريع والوفير وإن بأساليب غير مشروعة. وهي أيضا طُبقت تماشياً مع الالتزامات الدولية الداعية الى المزيد من الانخراط في النظام العالمي على حساب حقوق المواطنين والاهداف التنموية. فالقناعة السائدة لدى الحكام وشركائهم تقوم على ضرورة جذب الاستثمارات لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ما يؤدي الى خلق فرص عمل ويساهم بالتالي بتوفير مناخ أفضل لتحقيق التنمية. أما التدابير التقشفية التي تطالب الجهات الدولية بتنفيذها فهي تستهدف تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي لتشجيع وحماية الاستثمارات. إلا أن الواقع أثبت غير ذلك. فهذه التدابير، وإن ساهمت في تحقيق معدلات مقبولة من النمو، إلا أنها لم تستطع الاستجابة الى تنامي الحاجة الى فرص عمل خاصة للشباب، وهي امعنت بتغييب العدالة وتعزيز التفاوت والتمييز على أساس جغرافي وإجتماعي وجنسي، فساهمت بتنامي الغضب الشعبي وأوصلتنا إلى االحال الذي نحن به الآن. من هنا فان العمل على تحقيق التحول لا بد من أن يترافق مع العمل على تناول السياسات التي تنفذها المؤسسات الدولية والدول الشريكة وساهمت بشكل أو بآخر في إنتاج هذه الفوضى.

إن مهام الشبكة المركبّة تسعى إلى توجيه الجهود نحو المشاركة في صنع السياسات الوطنية والاقليمية. وتساهم في تحقيق العدالة بالاستناد إلى المعايير الدولية لحقوق الانسان. ولقد دأبت الشبكة على بلورة محاور النموذج التنموي البديل المنشود، والذي يشكل أساس العقد الاجتماعي الجديد ويُساهم في تعزيز الانتاج والتوزيع ويعالج الاختلالات البنيوية في الانظمة المالية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا المجال، أنجزت الشبكة العديد من الوثائق البحثية الهامة ومنها:

- تقرير الراصد الاجتماعي الذي تعدّه كل سنتين، وتناول سياسات الحماية الاجتماعية في 13 دولة عربية وخصص مجالاً لمناقشة التحديات الاقليمية والدولية لاسيما المقاربات التنموية التقليدية ودور المنظمات الدولية في تصميم أنظمة الحماية، كما ساهم التقرير في بلورة بعض المؤشرات لقياس التقدم المحرز.

- وبالتعاون مع شركائها في المرصد الفلسطيني للحقوق الاقتصادية والاجتماعي والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومركز الفينيق للدراسات والاعلام في الاردن أعدت الدراسات حول الانظمة الضريبية في ست دول وأنجزت معها دراسة المقارنة فيما بينها، حيث تقترح نماذجاً تساهم في تحقيق العدالة الضريبية في هذه الدول

- وباشرت الشبكة العمل على إعداد دراسات عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ثلاث دول مع الاتجاه لإعداد دراسة مقارنة تبين النماذج التي طبقت في هذه الدول لتقترح الصيغة الانسب والتي من شأنها تحقيق أهداف التنمية

وفي الوقت عينه، تابعت الشبكة المسارات الدولية الذي تقودها الامم المتحدة حول خطة عمل ما بعد العام 2015، ومسار تمويل التنمية الموازي لها. فكان اللقاء الاقليمي لبلورة موقف للمجتمع المدني حول القضايا المعروضة على المستوى الدولي. وهي تتبنى موقفاً يدعو الى إعادة النظر بالنظام المالي والاقتصادي والتجاري بما يعزز الالتزام بتحقيق المساواة وفق المقاربة الحقوقية. وبالتالي فإن "المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة" هو مبدأ أساسي لتحقيق العدالة بين الدول وضمن الدول نفسها. وهذا المبدأ يعني أيضا إعادة النظر بمصادر الموارد التي تُخصّص لتمويل التنمية باتجاه توزيع أفضل والحد من التهرب الضريبي والتمويل. كما يعني هذا المبدأ إعادة النظر بمصادر الموارد التي تخصص لتمويل التنمية باتجاه فرض ضرائب على التحويلات المالية توخيا للتوزيع العادل والحد من التهرب الضريبي والتمويل غير المشروع.

وتلعب المؤسسات المالية الدولية دوراً فاعلاً ومؤثراً في تحديد الاختيارات الوطنية والاقليمية، وفي صنع القرارات المالية والاقتصادية لاسيما صندوق النقد الدولي. وقد أعد الصندوق خلال العام الماضي ثلاثة تقارير وأوراق عمل حول "آفاق السياسات الاقتصادية في المنطقة حتى العام 2020" وحول سياسة الدعم لاسيما في مجالي الطاقة وبعض السلع الأساسية، وأخيراً ورقة حول "عدم المساواة والنمو والتوزيع". فكانت للشبكة مواقف من هذه الوثائق صدرت في أوراق عمل ناقشتها في فعاليات نظمتها في واشنطن على هامش الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية. كما شاركت الشبكة في مناقشة الوثائق البرنامجية والتنظيمية التي صدرت عن البنوك والاوروبية المعنية في المنطقة (البنك الاروبي للاستثمار والبنك الاوروبي للاعمار والتنمية) لما لها من تاثير على حركة الاستثمارات وبرامج التنمية والبنية التحتية.

وكذلك واصلت الشبكة اهتمامها بسياسات الاتحاد الاوروبي، وتحديداً بعد الانتخابات البرلمانية الاوروبية التي جرت خلال العام 2014 وما قد ينتج عنها من تغيير في توجهات المفوضية الجديدة والبرلمان، لاسيما في مجال سياسة الجوار. فقد سعت الشبكة الى تنظيم مشاورات وطنية واقليمية حول سياسة الجوار وخطط العمل الوطنية والاقليمية، كما نظمت زيارات الى المؤسسات الاوربية طاولت المفوضية والبرلمان والشركاء الاوروبيين في المجتمع المدني.

وتعتبر الشبكة أن البعد الاقليمي لعملها لا يقتصر على المجتمع المدني فقط، لذلك هي تقوم بتعزيز علاقاتها مع المؤسسات والأطر الاقليمية الاخرى لاسيما جامعة الدول العربية ومؤسساتها(مكتب الاعلام والاتصالات وإدارتي المجتمع المدني وحقوق الانسان) والمنظمات التابعة للجامعة (منها المنظمة العربية للتنمية الادارية).

هي مهام لا تعد ولا تحص، ولكنها تشكل أساساً منهجياً لتدخل الشبكة في تعزيز دور المجتمع المدني وفي رسم ملامح النموذج التنموي البديل بالتشاور مع الشركاء المحليين والاقليمين والحوار مع الشركاء الدوليين المؤثرين

أنهت الشبكة عامها باطلاق الراصد الاجتماعي في القاهرة في نشاط أقيم ضمن فعاليات الاجتماع السنوي للمنظمة العربية للتنمية الادارية وبمشاركة فعاليات رسمية وجهات حكومية ومدنية. ومن ثم إطلاقه في حفلٍ شارك فيه ممثلون عن أكثر من 300 منظمة مدنية مصرية برعاية وزيرة العشوائيات والمفكر العربي السيد ياسين.

وتوجت السنة بتنظيم الجمعية العمومية التي أقرت خطة عمل وموازنة سنوية وانتخبت مكتباً جديداً للتنسيق.

والمسيرة تستمر

هذه هي الشبكة التي تأسست في العام 1997 لتكون في العام 2014 فريدة في استدامتها، أو تكاد، رغم التحولات الكبرى والاضطرابات الخطيرة. وهي مميزة بتناولها بعمق لمواضيع حساسة بالتعاون مع اعضائها وشركائها، ورائدة في ربطها بين أعمال المناصرة والمدافعة وبين الجهد البحثي والتحليلي حيث يشارك ثلة من الباحثين المميزين والملتزمين بالقضية الاجتماعية، وهي التي تجمع بين العمل الميداني والحوار مع أصحاب القرار على مستويات متعددة محلياً وإقليمياً ودولياً.

هذه المسيرة تستمر بفضل جهود العديد من الاطراف، على رأسهم أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مكتب التنسيق، والشركاء في المجتمع المدني في الدول العربية والدوليين، ومجموعة الباحثين الملتزمين الذين تألقوا بما قدموه من خبرات ومعرفة ودعم غير محدود. وأخيرا وليس آخرا، بفضل فريق عمل مندفع ومميز يعطي بلا حساب لكي تبقى الشبكة وتستمر،

فلكل هؤلاء نهدي هذا التقرير

زياد عبد الصمد

2014

عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية

أ – المهمة

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية منظمة مستقلة وديمقراطية ومدنية تهدف إلى تقوية المجتمع المدني وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في المنطقة العربية. وتعمل للوصول إلى هدفها من خلال برامج المناصرة والضغط في وضع السياسات إقليمياً ووطنياً في ثلاثة مجالات: التنمية والتجارة والديمقراطية، فيما تلتزم الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان، والحرية، واحترام الفرد والتنوع، والمساواة في تقسيم الموارد، وحماية الإرث الثقافي في المنطقة، وتطبيق الأولويات التنموية للمجتمعات المحلية.

ب – الرؤية

تتصور شبكة المنظمات العربية غير الحكومية مجتمعات مدنية ديمقراطية وفاعلة في المنطقة العربية. فهذه المجتمعات تتمكن من التأثير في السياسات العامة، وتكون منفتحة ومتفاعلة مع الثقافات والمجتمعات الأخرى. وتحترم تلك المجتمعات كرامة الفرد وحريته وحقوقه السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية وتحميها، في ظل دولة القانون والمؤسسات، حيث يزدهر السلام والأمن والاستقرار. وتستند الرؤية الداخلية للشبكة إلى الاستجابة للتحديات والتغيرات عند المستويين الإقليمي والعالمي، إذ تستهدف تأسيس حضور خاص وفاعل ومواقف فاعلة تتعلق بوضع القرار محلياً وإقليمياً ودولياً. وتعمل الشبكة للحفاظ على نمو ديمقراطي ومرن، وتطوير هيئة تشمل المنظمات العربية غير الحكومية العاملة في حقول التنمية الاجتماعية والبشرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والبيئة. وتلتزم الشبكة بتطبيق قيم الحوكمة الرشيدة وتطوير نماذج للممارسات الأمثل بهدف بناء القدرات والهيكلة المؤسسية.

ج – برامج شبكة المنظمات العربية غير الحكومية ومقارباتها وأهدافها الإستراتيجية في ضوء التغيرات الكبرى الجارية في المنطقة العربية

- تطوير أدوات منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية وقدراته على صعيد المناصرة وعمليات وضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية.
- تمتين القنوات القائمة في مجال مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووضع رؤى بديلة استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان والمساواة عند المستويات الوطنية والإقليمية والدولية كلها.
- تحسين أدوات المعرفة وتطويرها في المنطقة العربية وبالارتباط بدور المجتمع المدني.
- تمتين آليات التشبيك داخل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية وتحسين دور الأعضاء إضافة إلى حوكمة الشبكة.

د – وسائل الاتصال

ص. ب. 14/5792، المزرعة، 1105 – 2070، بيروت، لبنان

هاتف: 961 1319 366 +

فاكس: 9611815636 +

البريد الإلكتروني: info@annd.org، annd@annd.org

الموقع الإلكتروني: www.annd.org

هـ – تابعونا

Facebook: Arab NGO Network for Development

الجزء الأول:
سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع

في مصر خلال إطلاق تقرير الراصد العربي

يتمثل الهدف البعيد الأجل لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية بالمساهمة في العدالة الاجتماعية. ولهذه الغاية، تعرض الشبكة إصلاحات اجتماعية – اقتصادية في البلدان العربية، وتروّج كذلك لشمول منظمات المجتمع المدني في عملية وضع السياسات. ويستلزم الشمول المدني تأمين الأدوات والقنوات ذات الصلة لمنظمات المجتمع المدني. ومن خلال دور الشبكة في الرصد، وضعت تقريرها الذي يصدر مرة كل سنتين بعنوان "الراصد العربي" الذي يهدف إلى:

- إطلاق حوار عند المستويات الوطنية والإقليمية حول حق محدد.

1.1 ملخص:

في 2014، وضعت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية تقرير الراصد العربي الثاني حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بعنوان "الحماية الاجتماعية في العالم العربي: الوجه الآخر لأزمة الدولة". والتقرير ثمرة عملية تشاركية استمرت سنتين بدعم من مؤسسة المجتمع المفتوح، ومؤسسة فورد، وديا كونيا. ويشمل التقرير:

القسم الأول: المقدّمات

1. الحماية الاجتماعية: عنصر مكون للنموذج التنموي الجديد – زياد عبد الصمد
2. حاسبوا الأقوياء – روبرتو بيسيو
3. الورقة المرجعية لمنظمة العمل الدولية في صدد الحماية الاجتماعية – أورسولا كولك
4. ملخص تنفيذي – صلاح الدين الجورشي

القسم الثاني: الأوراق الموضوعية

1. الورقة المرجعية حول الحماية الاجتماعية – عزام محجوب ومحمد بلغيث
2. الحماية الاجتماعية في سياق إستراتيجيات التنمية – أديب نعمة
3. لحماية الاجتماعية في سياق إستراتيجيات التنمية – أديب نعمة
4. سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها في الحماية الاجتماعية – محمد سعيد السعدي
5. الحماية الإجتماعية في شمال أفريقيا - جوزيف شهلا

القسم الثالث: 13 تقريراً وطنياً عن سياسات الحماية الاجتماعية

القسم الرابع: الحماية الاجتماعية في البلدان العربية من خلال البيانات والمؤشرات العالمية

ويتوافر التقرير الآن على الموقع الإلكتروني لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية

باللغة العربية:
#/http://www.annd.org/cd/aw2014

وباللغة الإنكليزية:
http://www.annd.org/cd/aw2014/#english

- تعزيز شمول منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية في حوار مستنير حول سياسات الحماية الاجتماعية عند مختلف مستويات اتخاذ القرار بما يشمل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي في عمليات ما بعد 2015.

- وضع دراسة تشمل عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني والخبراء من بين أصحاب المصالح الآخرين. وتثير الدراسة نقاشاً بناء يتناول السياسات ويدور حول السياسات الاجتماعية الأساسية المرتبطة مباشرة بأسباب عيش الناس وحقوقهم في المنطقة العربية.

- وضع مؤشرات أساسية لتقييم التقدّم في بعض مجالات السياسات

1.2 الأهداف والنتائج والإنجازات

خلال 2014، أُطلِقت حوارات حول سياسات الحماية الاجتماعية عند مستويات مختلفة لاتخاذ القرار بهدف التأثير في السياسات:

عند المستوى الوطني، نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية حوارات حول السياسات الاجتماعية في بلدان عربية مختلفة. في لبنان، مثلاً، شارك برلمانيون في حوارات حول قوانين التقاعد وإصلاحات نظام الأمن الاجتماعي عموماً. وأطلقت أحزاب سياسية مختلفة برامجها في هذا الصدد، ودُعيت منظمات المجتمع المدني للمشاركة.

وعند المستوى الإقليمي، أدخلت جامعة الدول العربية الحماية الاجتماعية في جدول أعمالها. وأشركت منظمات المجتمع المدني في هذه النقاشات. ولذلك شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية في التنظيم وأطلقت تقرير الراصد العربي حو الحماية الاجتماعية الخاص بها في مناسبة الاجتماع السنوي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية (أرادو) الذي عُقِد في القاهرة خلال كانون الأول/ديسمبر 2014. وقدّم المؤتمر فرصة مهمة للمجتمع المدني وأصحاب المصالح الآخرين للتفاعل والمشاركة في حوار مع متخذي القرار العرب حول سياسات الحماية الاجتماعية.

وعند المستوى الدولي، تحتل سياسات الحماية الاجتماعية موقعاً متقدّماً على جداول الأعمال، خصوصاً تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة (خصوصاً في سياق عملية التنمية التالية لـ2015)، والمؤسسات المالية الدولية (كتدابير مخففة من آثار التقشف). ولأن الحماية الاجتماعية أصبحت ذات صلة أكبر، قدّم تقرير الراصد العربي حول الحماية الاجتماعية إلى منظمات المجتمع المدني في المنطقة أداة مهمة للمناصرة والشمول.

الجزء الثاني: تفنيد سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية

في 2014، واصلت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية متابعة السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي ورصد تأثيراتها في هامش اتخاذ القرار عند المستوى الوطني. ومن بين هذه السياسات سياسات المساعدات والعلاقات الاقتصادية بما فيها مفاوضات التجارة والاستثمار ودور منظمات المجتمع المدني في الشراكة الأوروبية – العربية. وباعتبار الشبكة صوتاً من المنطقة العربية، أدت دوراً أساسياً في مختلف سياسات الاتحاد الأوروبي بما فيها الحوار المنظم (أطلقه المفوض السابق للتوسع وسياسات الجوار السيد ستيفان فولي) ومنتدى سياسات التنمية (أطلقه المفوض السابق المكلف التنمية السيد أندريس بيبالغس).

وعند المستوى الوطني، أجرت الشبكة وأعضاؤها الوطنيين عملية تشاور في كثير من بلدان الجوار الأوروبي. ودُرِست النتائج في التقرير الذي أُعِد بالتنسيق مع "سوليدار" حول سياسات الجوار الأوروبي. وشمل تقرير التقدّم 2014 سبعة تقارير وطنية غطت الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس. وعكس التقرير مواقف المجتمع المدني من تطبيق خطط العمل الوطنية وتوصيات حول التطبيق المستقبلي لسياسات الجوار الأوروبي عند مستوى كل بلد.

وعند المستوى الإقليمي، نظمت الشبكة والمنبر الأوروبي – المتوسطي لمنظمات المجتمع المدني ورشة عمل إقليمية للترويج

في البرلمان الاوروبي، خلال مناقشة السياسات الاجتماعية واعادة التوزيع

للتبادلات بين أعضاء الشبكة حول واقع الشراكة بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي. ونُظِّمت ورشة العمل بالتعاون مع المرصد المصرفي لأوروبا الوسطى والشرقية وبدعم من المفوضية الأوروبية ومؤسسة فريدريش إيبرت.

وساهمت ورشة العمل في تمتين الحوار حول دور القطاع الخاص في سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء المنطقة العربية، وآليات الاتحاد الأوروبي حول مشاركة منظمات المجتمع المدني في العمليات والحوارات المتعلقة بوضع السياسات، والأبعاد الثقافية في الشراكة الأوروبية – العربية. وشملت نتائج الورشة بناء موقف مشترك حول العمليات المذكورة المتعلقة بالسياسات. واستخدم الوفد الموقف المشترك خلال زيارته اللاحقة إلى بروكسل، حيث عقد حواراً مع المؤسسات الأوروبية المعنية بما فيها البرلمان والمفوضية.

وعند مستوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، نظمت الشبكة زيارة المناصرة السنوية إلى بروكسل للقاء مسؤولين أوروبيين ودخلت معهم مباشرة في نقاش حول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للشراكة استناداً إلى نتائج الحوارين الوطني والإقليمي. وبعد زيارة المناصرة، أصدر الوفد بياناً أبرز فيه المخاوف حول قضايا أساسية. وعالج الإعلان تفاوتات اجتماعية – اقتصادية باعتبارها تحدٍّ في قلب جدول الأعمال التنموي الجديد. واقترح إلزام القطاع الخاص بمعايير حقوق الإنسان والتوفيق بين سياسات التجارة والاستثمار وأولويات التنمية.

وعند مستوى السياسات، ساهمت الشبكة في البيان الأوروبي عن القطاع الخاص، وكان بعنوان "تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق نمو شامل ومستدام في البلدان النامية". واقترحت الشبكة أن زيادة دور القطاع الخاص يجب ألّا تقوّض الهامش الخاص بالدولة على صعيد وضع السياسات المتعلق بتصميمها محلياً لمسار تنموي يقوم على الحقوق وتحتمه حماية حقوق مواطنيها. وشددت على أن مشاركة القطاع الخاص، خصوصاً في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يجب أن تخضع لإطار تشريعي يضمن الحقوق الأساسية للمواطنين ويحمي وصولهم إلى خدمات إستراتيجية مثل التربية والمياه والطاقة والسكن والنقل العام والعناية الصحية.

يشار إلى أن الشبكة نالت في 2013 و2014 معابر إستراتيجية للحفاظ على دورها كشريك أساسي في الشراكة الأوروبية – العربية. ومثّلت الشبكة منظمات في المجتمع المدني في منطقة الجوار في الحوار المنظم حول التنمية الذي تبلور في منتدى سياسات التنمية. كذلك وباعتبارها رئيسة المنبر الأوروبي – المتوسطي، عززت الشبكة التشبيك بين مكوناتها ومكونات المنبر حول عمليات أوروبية مختلفة تتعلق بالسياسات.

خلال الاجتماع السنوي للمصرف الاوروبي لاعادة الاعمار والتنمية في تبليسي، جورجيا.

الجزء الثالث:

آلية رصد حقوق الإنسان: الاستعراض الدوري الشامل

خلال 2014، عكست مشاركات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية عمليات إستراتيجية، خصوصاً:

لليمن، تسهيل جلسة تشاور حول ما بعد الاستعراض الدوري الشامل، حضرها ممثلون عن الحكومة ومنظمات في المجتمع المدني ومنظمات دولية وسفارات أجنبية ومؤسسات إعلامية، وكان هذا التشاور فرصة للمشاركين للاتفاق على تأسيس مجموعة وطنية للمتابعة مع الحكومة اليمنية والضغط عليها وإقناعها بأهمية تطبيق التوصية. كذلك دعمت الشبكة مناصرة الناشطين اليمنيين في مكاتب الأمم المتحدة بجنيف، فنظمت مناسبات جانبية (إلى جانب منظمات دولية شريكة مثل الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، وسيفيكوس، وهيومان رايتس ووتش).

لسوريا، تحضير تقرير نصفي حول تطبيق توصيات الشبكة، إلى جانب المركز السوري لبحوث السياسات، باعتبار التقرير النصفي فرصة لتقييم تأثيرات الأزمة في سوريا في وضع حقوق الإنسان، وإعادة التأكيد على التزامات الحكومة السورية في مجال حقوق الإنسان، وإيصال أصوات سورية إلى جمهور أوسع. وأُرسِل التقرير إلى فريق العمل الخاص بالهيئة العليا للإغاثة وكذلك إلى منظمات دولية تتخذ من جنيف مقراً.

لمصر، تحضير لمساهمة مشتركة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتفحصت هذه المساهمة المشتركة فشل الحكومات المتتالية في معالجة حالات الحرمان في مجال حقوق الإنسان في مصر. وكانت نتاجاً لعملية تعاونية وتبنتها 51 منظمة غير حكومية و79 نقابة عمالية.

للبحرين، المشاركة الفاعلة في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تنظيم مناسبات وبيانات مكتوبة. وتعهدت البحرين إجراء استعراضين، لكن المشاركة في عمليات مجلس حقوق الإنسان تمثّل فرصة لتعزيز الوعي بوضع حقوق الإنسان في البلاد، خصوصاً على صعيد غياب التطبيق لتوصيات مقبولة في الاستعراض الدوري الشامل. وقدّمت الشبكة وأعضاء بحرينيون بياناً مكتوباً إلى الأمم المتحدة يتضمن تقييماً للتقدّم/التقهقر في البلاد.

للبنان، أطلقت الشبكة عملية شاملة في صفوف مجموعات المجتمع المدني في لبنان تبلورت لاحقاً إلى مشاركة مشتركة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وشملت المرحلة الأولى من العملية بناء تحالف والوصول إلى منظمات أخرى مهتمة. ثم عقد التحالف اجتماعات تشاور وتنسيق شاركت فيها مجموعات عديدة. وحضرت المجموعات مشاركات شملت النساء، والأولاد، واللاجئين الفلسطينيين، والعمالة، واللاجئين غير الفلسطينيين (مع تركيز خاص على السوريين)، والمعوقين، والوصول إلى العدالة، والوصول إلى المعلومات، إلى جانب مشاركتين مشتركتين بقيادة الشبكة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية. وحصلت المشاركات في آذار/مارس 2015.

http://www.upr-info.org/followup/assessments/session26/syria/Syria-ANND+SCPR.pdf
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G1486/113//PDF/G1411386.pdf?OpenElement

الجزء الرابع:

المناصرة عند مستوى المؤسسات المالية الدولية

تتابع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية المشاركة في حوار حول المناصرة والسياسات عند مستوى المؤسسات المالية الدولية. ومن بين هذه المؤسسات، تركز الشبكة أساساً على صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والمصرف الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية والمصرف الأوروبي للاستثمار.

1 – مؤسستا برتون وودز (صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي)

شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية بنشاط في اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. وعُقِدت الاجتماعات في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر 2014 على التوالي.

خلال اجتماعات الربيع، رعت الشبكة مناسبتين: "توصيات صندوق النقد للبلدان العربية التي تشهد تحولات" و"إصلاح شروط صندوق النقد: أين نحن الآن؟". وأبرزت الجلسة الأولى النتائج العكسية لبرامج التكيف الهيكلي التي يدعمها صندوق النقد والتي اتبعتها بلدان عربية منذ الثمانينيات وفشلت في وضع هذه البلدان على الطريق إلى النمو المستدام والشامل. وكشفت الجلسة الثانية الشروط التي يربط صندوق النقد قروضه بها، وهي في الأغلب منوطة بسياسات للإصلاح الاقتصادي في مجالات ترتبط بالتجارة والاستثمار، والضرائب، وشروط سوق العمل، وتخفيضات في الإنفاق الحكومي، خصوصاً من خلال الإلغاء التدريجي للدعم.

وخلال الاجتماعات السنوية في تشرين الأول/أكتوبر 2014، استضافت الشبكة جلسة بعنوان "آفاق جديدة بوصفات قديمة؟ تقييم يستند إلى الحقوق لتوصيات صندوق النقد إلى البلدان العربية التي تمر بتحولات." ." وناقشت الجلسة السياسات التي يقترحها صندوق النقد على البلدان العربية، خصوصاً تحرير التجارة وإصلاح الدعم والضرائب. وبيّنت الجلسة أن الصندوق يقر بأن تحديات مختلفة تواجه البلدان العربية التي تمر بتحولات، لكن سياساته لا تزال تستند إلى مقاربة "مقاس واحد يناسب الجميع"، خصوصاً من خلال الترويج للمجموعة التقليدية للإصلاحات اللبرالية الجديدة.

خلال اجتماع صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة

خلال الاجتماع السنوي للمصرف الاوروبي لاعادة الاعمار والتنمية في وارسو

2 – المصرفان الأوروبيان (المصرف الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية والمصرف الأوروبي للاستثمار)

على صعيد المصارف الأوروبية، خصوصاً المصرف الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية والمصرف الأوروبي للاستثمار، تناصر الشبكة مشاركة مستندة إلى الحقوق من هذين المصرفين في منطقة جنوب البحر المتوسط وشرقه.

وأصدرت الشبكة، بالتعاون مع 18 منظمة لحقوق الإنسان من بلدان عربية مختلفة، بياناً موجهاً إلى المصرف الأوروبي للاستثمار قبل اجتماع مجلسه. وهدف البيان إلى مناصرة تركيز تنموي على تدخلات المصرف خارج أوروبا من خلال الطلب من المصرف أن يضمن توفيقاً بين نشاطاته والتشريعات الملزمة للاتحاد الأوروبي. واستضافت الشبكة في مقرها السيد فيليب دو فونتين – فيف، نائب رئيس المصرف، إلى جانب فريق من موظفي المصرف، وممثلين عن وفد الاتحاد الأوروبي إلى لبنان. وتركزت المناقشات على النموذج التنموي الجديد المتوقع للمصرف أن يؤدي دوراً في تنفيذه، ويشمل إصلاحات للنظام الحالي يمكن أن تمكّن البلدان النامية من تعزيز قدراتها الإنتاجية، وتحقيق إعادة توزيع أكثر عدالة للثروة والموارد، وتطبيق سياسات للحماية الاجتماعية الشاملة باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان وعنصراً أساسياً في ضمان معالجة التفاوتات والغبن الاجتماعي.

وبهدف زيادة وعي منظمات المجتمع المدني حول تدخلات المصرف الأوروبي للاستثمار والمصرف الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية في المنطقة وبناء قدرة تلك المنظمات على رصد هذه التدخلات، نظمت الشبكة اجتماعات لتمكين تبادل للآراء بين أصحاب المصالح المعنيين ووضعت مواد هي بمثابة موارد محلية مخصصة للمجتمع المدني في عمله الخاص بالرصد والمناصرة. وشمل ذلك اجتماعاً تحضيرياً لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، تمهيداً لاجتماع التشاوري العلني للمصرف الأوروبي لإعادة التعمير حول سياساته الثلاث الرئيسية في مجال الحوكمة. وحضرت الاجتماع منظمات في المجتمع المدني من المغرب وتونس ومصر والأردن وليبيا، وبفضل عروض لخبراء تعرفت على السياسات الثلاث الرئيسية في مجال الحوكمة للمصرف الأوروبي لإعادة التعمير، وهي السياسات البيئية والاجتماعية، وسياسات المعلومات العلنية، وآلية الشكوى من البرامج، إلى جانب أوجه القصور الأساسية في هذه السياسات.

ووضعت الشبكة، مع المرصد المصرفي لأوروبا الوسطى والشرقية، دليلاً إلى أداة الجوار الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية. ويستهدف الدليل تقديم تفاصيل سياسات الجوار الأوروبية والأداة المالية الجديدة. والأهم أن الدليل يقدّم أداة ستساعد منظمات المجتمع المدني على بناء قدراتها على المشاركة في التخطيط لأولويات البرامج عند المستويين الوطني والإقليمي ورصد التغطيات والنتائج الخاصة بالأدوات المالية الأوروبية، وتضمن مشاركة أوسع للمجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرار ووضع السياسات في الاتحاد الأوروبي والمصرف الأوروبي للاستثمار والمصرف الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية. وأُطلِق الدليل خلال الحوار الإقليمي الثاني للمجتمع المدني بالترافق مع عروض حول المصرف الأوروبي للاستثمار والمؤسسات المالية الدولية وآلية المزج.

الجزء الخامس: العدالة الضريبية

تمثّل السياسات الضريبية وسيلة من الوسائل الأنجع لإعادة توزيع الثروة، بما فيه معالجة التفاوت والفقر.

في 2014، نشرت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية دراسة مقارَنة بعنوان الأنظمة الضريبية في ستة بلدان عربية. وتستند هذه الدراسة إلى مشروع بحثي استمر سنتين أجرته الشبكة بالتعاون مع منظمات ومؤسسات وطنية كثيرة.

http://www.annd.org/english/data/publications/pdf/35.pdf

ونشرت الشبكة تقريرين وطنيين عن الأنظمة الضريبية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر وتونس بعد إعدادهما بالتعاون مع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على التوالي. واستُخدِمت نتائج هذين التقريرين في عمليات مختلفة لوضع السياسات، تحديداً في الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وجامعة الدول العربية وخلال المشاركة في عملية التنمية ما بعد 2015.

ونظمت الشبكة بالتعاون مع المعونة المسيحية اجتماعاً إقليمياً حول العدالة الضريبية في المنطقة العربية بعنوان "الضريبة والعدالة الاجتماعية" وذلك في بيروت، لبنان، يومي 21 و22 آذار/مارس 2014. وجمع الاجتماع خبراء ومهنيين من المنطقة العربية (لبنان وفلسطين وتونس ومصر والبحرين واليمن والعراق والمغرب والجزائر) ومن خارجها بهدف مناقشة النتائج الرئيسية للدراسات المحلية والتقييم المقارَن، إلى جانب وضع إستراتيجية إقليمية لمناصرة سياسات ضريبية أكثر عدالة.

خلال المنتدى الإقليمي حول معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بعنوان "الحاجة إلى نموذج تنموي جديد" في بيروت

الجزء السادس: العمليات التنموية

من منظور المساءلة في جدول الأعمال الخاص بما بعد 2015، عملت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية وشركائها لوضع خصائص لسياسات التنمية الفاعلة في المنطقة العربية. وحاولت الشبكة أن تعكس الحاجة إلى تغييرات تحولية للأنظمة العالمية للحوكمة وإلى خيارات على صعيد السياسات الوطنية بهدف تجاوز التفاوت والعزل والهشاشة. وفي هذا السياق، شاركت الشبكة في:

- مشاورات إقليمية حول كل من فاعلية التنمية وجدول الأعمال لما بعد 2015، فجمعت ممثلين عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) وجامعة الدول العربية ومنظمات في المجتمع المدني في المنطقة العربية. وكانت المشاورات وورش العمل التي نُظِّمت على امتداد 2014 تعبيراً عن الحوكمة الفعلية حول السياسات التنموية.

تطوير مفاهيم أساسية لرسم السياسات التنموية المستندة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان وهي:

- يجب أن يُستبدَل بمفهوم فاعلية المساعدات مفهوم فاعلية التنمية، بهدف دعم الحق الفعلي بالتنمية

- يجب أن تخصص البلدان والمؤسسات مساحة لمنظمات المجتمع المدني في عملية وضع السياسات التنموية، بالتوافق مع نتائج اتفاقية بوسان حول فاعلية التنمية في 2011.

- كذلك يجب وضع تعريف واضح للمحاسبة والمسؤولية في ما يتعلق بكل من أصحاب المصالح (الحكومات والمانحين ومنظمات المجتمع المدني) بهدف تحقيق فاعلية تنموية فعلية.

- يجب إدخال تغيير في نموذج القطاع الخاص، بهدف تحويل هذا اللاعب الاقتصادي إلى أداة دعم ووسيلة تنمية بدلاً عن هدف بحد ذاته. وهذا يتطلب إخضاع القطاع الخاص للرصد وإلزامه بمعايير حقوق الإنسان.

- يجب إدخال تغييرات في البنية المالية العالمية وفق نظرة تستدعي قلب الاتجاه المتمثل بتوسع الاقتصاد المالي الوهمي على حساب الاقتصاد الحقيقي. لذلك يجب أن يحل مفهوم التكامل الإستراتيجي محل مبدأ السوق المفتوحة، بهدف دعم القطاعات المنتجة وخلق وظائف لائقة وتعزيز الأولويات التنموية الوطنية.

وقدّمت الشبكة مدخلات مكتوبة إلى العمليات العالمية حيث تنعكس مخاوف المجتمع المدني. فهي شددت على أهمية نموذج تنموي جديد يدعم عقداً اجتماعياً جديداً ويشمل التزاماً عالمياً من المجتمع الدولي بتقديم دعم مالي وتقني مناسب إلى البلدان النامية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية. وأكّدت على أن الإرادة السياسية أساسية لتطبيق لائحة من أهداف التنمية المستدامة. فمن دون التزامات سياسية ملزمة، موثقة في إعلان يحظى بإقرار، ستمثّل أهداف التنمية المستدامة مجرد جدول أعمال آخر موجه إلى أهداف وغير ملزم.

الجزء السابع: تمكين المجتمع المدني في المنطقة العربية

تقر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية بأن من التحديات الرئيسية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في المنطقة هو "الهامش المتقلص" لمشاركة هذه المنظمات في مجالات السياسات. ولذلك حاولت الشبكة معالجة هذا التحدي من خلال أعمال مختلفة تشمل جهوداً لتحليل الأطر القانونية وتحديد التحديات القانونية الرئيسية، ودعم الحملات الوطنية التي ينفّذها الشركاء. كذلك تعتقد الشبكة بأن الوصول إلى مجتمع مدني فاعل في البلدان العربية يتطلب مضاعفة هذه الجهود لمواجهة التحديات الخارجية. ويتطلب الأمر كذلك إستراتيجيات تستهدف تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني بهدف تحضيرها للمشاركة في شكل أفضل في عمليات اتخاذ القرار. وفي هذا السياق قامت الشبكة بما يلي:

1. بالشراكة مع سيفيكوس والمركز الدولي للقانون غير المتوخي للربح، قيّمت الشبكة المناخ الممكّن الخاص بمنظمات المجتمع المدني في لبنان. وأجرت الشبكة دراسة تهدف إلى وضع تقييم مفصل لمناخ العمل الخاص بمنظمات المجتمع المدني في لبنان. وشملت الدراسة تحليلاً للمعايير المختلفة بما فيها التشكيل، والتشغيل، والوصول إلى المعلومات والموارد، وحرية التعبير، وحرية التجمع. وشملت المنهجية إجراء مقابلات فردية مع خبراء وتشكيل مجموعات عمل مع خبراء وناشطين وممثلين للوزارات المعنية. وأفضت هذه الدراسة إلى نشر تقرير بالإنكليزية والعربية. وركز التقرير على الحقوق والحريات والعلاقة مع الدولة والمانحين، وكذلك التأثير المحتمل في الحياة العامة والمشاركة في وضع السياسات. واستنتجت الدراسة أن على الرغم من غياب عقبات جدية أمام تشكيل منظمات المجتمع المدني في لبنان وتشغيلها، ثمة تحديات وعقبات مختلفة تحد من مشاركة هذه المنظمات في العمليات الخاصة بالسياسات بسبب غياب آليات ممأسسة للحوار والمشاركة.

2. بالتعاون مع شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فاعلية التنمية، حضرت الشبكة ثلاث دراسات لتقييم المناخ الممكّن للمجتمع المدني وفاعلية التنمية وأطلقتها. وكان الهدف تحديد مقدار مساهمة اللاعبين التنمويين المختلفين في الديمقراطية وسيادة القانون. واختارت الشبكة إجراء الدراسة في لبنان لاستكمال جهود سابقة في هذا المجال وتقييم سياسات المساعدات وتأثيرها في عمل منظمات المجتمع المدني.

وأطلقت الشبكة العمل نفسه في كل من تونس (بالتعاون مع جمعية أدو+) وفلسطين (بالتعاون مع شبكة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية). وتسمح هذه التقارير برسم صورة أولية عن كيفية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية (تركز الدراسة على الظروف السياسية والقانونية، وإطار الحوكمة، والجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية) ما يسمح باتخاذ خطوات في المستقبل لمعالجة التحديات وأوجه الضعف. ومقرر نشر هذه الدراسات في 2015.

3. بدأت الشبكة، مع المجلس القومي للمنظمات التطوعية وسيفيكوس بتطبيق مشروع بناء الجسور لمنظمات المجتمع المدني في شمال أفريقيا. ومر هذا المشروع عبر ثلاثة مراحل رئيسية. قيمت المرحلة الأولى حاجات منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، وشملت المرحلة الثانية جلسات تدريب على التخطيط الإستراتيجي. أما المرحلة الثالثة، التي طُبِّقت في 2014، فتضمنت ورش عمل لبناء القدرات عُقِدت في تونس ومصر حول الحملات والمناصرة. وتمثّل المستفيدون بشبكة من 30 منظمة من منظمات المجتمع المدني (شملت اتحادات مهنية ومنظمات غير حكومية وتعاونيات) في كل بلد. ومن هذا العمل، أطلق المستفيدون من هذا المشروع حملتين مدعومتين من المشروع. 1) في تونس، استهدفت الحملة مأسسة الحوار بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، و2) في مصر، سعت الحملة إلى التأثير في العملية التشريعية الخاصة بالاتحادات المهنية لتفضيل مناخٍ مفضٍ إلى مشاركة الاتحادات النقابية في مجالات السياسات. وسيُواصَل دعم عمل هذه الحملات في 2015.

4. تعاونت الشبكة مع أوكسفام نوفيب في سياق مشروع إقليمي لتعزيز مناخ ممكّن لمنظمات المجتمع المدني. وتضمن دور الشبكة وضع نموذجين تدريبيين يعالجان 1) الحيوية التنظيمية للمنظمات المستهدفة و2) تأثيرها المستمر. وفي 2014، شمل العمل تصميم هذين النموذجين التدريبيين في مقاربة تشاركية وتنظيم تدريب إقليمي نموذجي للمدربين لاختبار المواد.

5. أسبوع دراسي لسياسات التجارة والاستثمار. بين 29 أيلول/سبتمبر و3 تشرين الأول/أكتوبر 2014، شارك 10 مشاركون من المنطقة العربية في الأسبوع الدراسي الذي نظمته الشبكة بالتعاون مع مركز الجنوب وشبكة العالم الثالث في مقر مركز الجنوب بجنيف. واستهدف الأسبوع الدراسي تعميق معرفة المشاركين بالسياسات التجارية والاستثمارية الاقتصادية الكلية والمؤسسات ذات الصلة. وسعت أيضاً إلى تأسيس مجموعة عمل للباحثين من المجتمع المدني من مختلف البلدان العربية الذين يتعاونون مع الشبكة في درس المسائل المختلفة للسياسات الاقتصادية الكلية، والمؤسسات المالية الدولية، وحقوق الإنسان والتنمية في المنطقة العربية.

6. نظمت الشبكة بالتعاون مع كونسورتيوم الالتزامات الخارجية

خلال عرض توصيات الاستعراض الدوري الشامل للبنان في بيروت

(ETO consortium) اجتماعاً ليومين في 30 و31 كانون الأول/يناير حول مبادئ ماسترخت للالتزامات خارج الحدود. وجمع الاجتماع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني وأكاديميين من المنطقة العربية يعملون على دعم حقوق الإنسان وحمايتها، إلى جانب ممثلين عن التحالف. وشكّل الاجتماع فرصة مهمة لتعزيز الوعي بمبادئ التحالف كأداة إضافية للسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

وتبرز المبادئ الالتزامات الحقوقية العابرة للحدود والخاصة بالدول. وتعزز هذا الفهم أكثر مع تبني مبادئ ماسترخت للالتزامات خارج الحدود في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 28 أيلول/سبتمبر 2011. واتفق المشاركون على أهمية إطلاق حملات حول الالتزامات خارج الحدود والعودة إلى هذه الالتزامات لدى المشاركة في آليات وعمليات متنوعة، بما فيها عملية ما بعد 2015 وآليات الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان.

7. الجمعية العمومية : اجتمعت جمعية عمومية من أجل مناقشة التقدم المحقق في الاستراتجية المتبعة.إنقسم عمل الجمعية العمومية إلى قسمين ، تناول الاول المقاربة النقدية للخطاب السائد حول التنمية لاسيما في اطار المسارات الدولية حول خطة عمل 2015, فيما خصص الثاني للاعضاء فقط فتناول الامور المالية والتنظيمية والعضوية ومن ضمنها إنتخاب مكتب تنسيق و اطلاق تقرير الراصد العربي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والذي تناول "انظمة الحماية الاجتماعية في 14 دولة عربية.

تناول الجزء الأول مداخلة تأطيرية حول السياسات الاقتصادية وعلاقتها بالواقع التنموي حيث تم تسليط الضوء على اهمية مراجعة المؤشرات التنموية المعتمدة ومحاور التركيز التنموية، بالإضافة إلى التشديد على دور الشبكة في الحوارات الدولية وعلى أولويات العمل الأساسية في مفهوم العدالة الاجتماعية في ظل التحول الإقتصادي-الانتاجي. وتم تناول المسارات الدولية المهمة التي تنخرط بها الشبكة لا سيما في مسار خطة التنمية ما بعد 2015، واستكمال العمل المتعلق بآلية المراجعة الدورية الشاملة وتعزيز التحالفات الوطنية في هذا السياق، وأيضاً رصد ومتابعة سياسات وتوجهات المؤسسات المالية الدولية وتحديدا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك الاوروبية، كما رصد سياسات الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الاميركية وخصوصاً اتفاقيات التجارة والاستثمار. كما تم التداول في موضوع دراسة البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني الذي من شأنه تحسين ظروف عمل هذه المؤسسات من خلال دراسة البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني في لبنان. بعد المقدمات والمداخلات التأطيرية انتقل المشاركون للعمل ضمن مجموعتي عمل تناولتا: الأولى السياسات الاقتصادية وعلاقتها بالواقع التنموي والثانية المقاربات التنموية الدولية وانعكاساتها على المنطقة العربية. وقد تمحور النقاش حول أولويات المرحلة القادمة، التدخلات التي يجب على الشبكة ان تقوم بها وإماكنية الشبكة في تطوير المواد المعرفية وتطوير القدرات. ونتج عن النقاش تطوير خطة عمل للسنة القادمة تعتمد التوجهات الاستراتيجية الاساسية للشبكة مع بعض التغييرات في المقاربات وتركيز اساسي على تعزيز الشراكات مع مختلف الجهات المعنية على المستوى الوطني وتعزيز الحوارات ذات الصلة.

التقرير المالي

المشروع: كل المشاريع

العملة: دولار أميركي

التاريخ: 2014/12/31

الايرادات	بالدولار الاميركي
رصيد مدور	**26,980**
من الداعمين	
فورد فونديشن (Ford Foundation)	119,990
أوبن سوسايتي فونديشن(Open Society Foundation)	149,979
بنك واتش (Bank Watch)	82,653
المنظمة الدولية للمعوقين	56,751
دياكونيا	81,306
سيفيكوس (CIVICUS)	20,663
المركز الوطني للتعاون من أجل التنمية	18,300
المجلس الوطني للمنظمات التطوعية	27,884
كريستشن أيد (Christian Aid)	73,352
المعهد المتوسطي (IMED)	12,749
كونسورتيوم الالتزامات الخارجية (ETO)	5,428
منظمة ايبون الدولية	27,217
مؤسسة داغ همرشولد	49,975
منظمة العمل الدولية (ILO)	4,000
اوكسفام نوفيب	21,932
شبكة يوروميد في فرنسا (REF)	8,048
فريدريش إيبرت (FES)	10,368
اشتراكات الاعضاء	**800**
مداخيل اخرى	**39,745**
مجموع المداخيل للعام 2014	**838,121**

المصاريف

المصاريف	بالدولار الاميركي
المصاريف الادارية	125,288
التشبيك	59,909
المعلوماتية والاتصال	47,566
برامج ونشاطات عام 2014	569,379
التضامن	3,027
مجموع المصاريف للعام 2014	**805,169**

الرصيد في 2014/12/31	**32,952**